ماذا جرى لبعض رجال القانون فى مصر..؟ فقد تسربت فى الاسابيع الاخيرة الى صحافتنا - بمختلف اتجاهاتها - مقالات منسوبة لبعض رجال القانون، تدور كلها حول موضوع واحد هو القضاء العسكرى، تدافع عنه، وتبرر دستوريته، وكأن القضاء العسكرى فى قفص الاتهام، يحتاج الي من يدافع عنه وعن شرعية وجوده، م مع ان هذا القضاء ينظمه قانون يبين اختصاصاته ويحدد سلطته الولائية، وهى باختصار الجرائم التى يرتكبها افراد القوات المسلحة، او تلك التى تقع داخل معسكراتها او طائراتها او سفنها، وكلها امور حددها القانون فلم تعد محل خلاف بعد صدوره.

لكن الخلاف يثور عندما يتوسع القضاء العسكرى فى اختصاصاته القانونية ليمتد الى النزاعات التى يكون العسكريون احد اطرافها، او عندما تحيل سلطات الدولة اليه بعض القضايا التى تدخل - اصلا - فى اختصاص المحاكم العادية.

دعوة للمراجعة

فإحالة بعض قضايا امن الدولة الى القضاء العسكرى هو استثناء من قاعدة عامة هى ان يحاكم كل مواطن امام قاضيه الطبيعى، وهو استثناء مرتبط بإعلان حالة الطوارىء يقوم بوجودها، وينعدم بنهايتها لكن المدهش حقا هو ان يحاول بعض رجال القانون - لاسباب بعضها خاف وبعضها معلوم - ان يجعلوا من الاستثناء قاعدة، الي حد التطرف والمطالبة بأن يكون للقضاء العسكرى يوما يحتفل به، والدعوة الى تمثيله فى المجلس الاعلى للهيئات القضائية، وكلها محاولات لادخال القضاء العسكرى كمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدنى، بدلا من ان يقتصر دوره داخل اطار المؤسسة العسكرية!!

ولا خلاف بين رجال القانون - سواء فى مصر او بقيةالعالم المتحضر - علي ان القضاء الموحد هو اهم اركان الديمقراطية وسيادةالقانون، بل هو اهم الاسس التى تقوم عليها حقوق الانسان وحقوق المواطن، وهو القاعدة التى ترتكز عليها مواثيق حقوق الانسان الدولية والمحلية، وبذلك تكون اى محاولة لايجاد - او تكريس - وجود سلطات قضائية متعددة داخل المجتمع هى ردة بالنظام القانونى الي عصر الامتيازات الاجنبيةوالمحاكم المختلطة، وهو عصر مضى وانقضى منذ التوقيع علي معاهدة «مونترو» فى اعقاب حصول مصر على الاستقلال.

بقلم :
أحمد طلعت

فليس من المعقول ان تكون ثمرةالاستقلال والغاء المحاكم المختلطة هى عودة البعض الى المطالبة بتعدد السلطات القضائية، وتنوع الاختصاص الولائى تبعا لاختلاف انتماء الخصوم لطبقة بذاتها، او مؤسسة بعينها!!

بل ان المنطق السليم كان ينبغى ان يفرض على من يتناولون هذا الموضوع بأقلامهم، ان يقدروا الضرورة بقدرها، فيقبلون امتداد اختصاص القضاء العسكرى الي بعض القضايا المدنية على انه استثناء محدد وموقوت بانتهاء الضرورة التى دعت اليه، لا ان يحاولوا«تقنين» هذه الضرورة وجعلها قاعدة عامة علي انقاض الدستور وحقوق المواطن..

وكما احتفلت مصر فى الماضى بألغاء المحاكم المختلطة، وجعلت من يوم الغائها عيدا للقضاء الوطنى،فانه من الواجب - والضمير - ان نتطلع جميعا الي اليوم الذي تنتهى فيه حالة الطوارىء، وتنتهي بنهايتها الاجراءات الاستثنائية التى ترتبت عليها، واكتسبت منها اسباب وجودها، ليكون هذا اليوم - يوم الغاء حالةالطوارىء - عيدا حقيقيا للقضاءالمصرى الموحد الذى يشمل اختصاصه كافةالمصريين مهماختلفت صفاتهم، او تعددت انتماءاتهم، ليرتفع من جديد الشعار«الاصيل»الذى يقول بأن المصريين متساوون فى الحقوق والواجبات، وانهم جميعا امام القانون سواء، وهو الشعار الذى ورد فى الدساتير المصرية جميعها، على مدى العصور، وهو - فى ذات الوقت - المعيار الحقيقي للديمقراطية وحقوق الانسان.

ولقد كان القضاء الموحد هو مطلب - الشعب المصرى منذ الاستقلال، بل انه كان من بين اهداف النظام السياسى القائم فى مصر منذ يوليو من عام ١٩٥٢ حتى انه عندما الغيت المحاكم الشرعية عام ١٩٥٥ قالت المذكرة الايضاحية للقانون ما نصه: ولا شك ان وحدة القضاء تستتبع حتما وحدة التشريع، بل هى سبيله العملى، وان بقاء الحال على ما هو عليه الان ينطوى بدوره علي مساوىء تجعل ما تم بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ٥٥ على جليل خطره وعظيم اهميته محدود الفائدة، فانه لا يكفى لاستقرار الحقوق وتحقيق العدالة المنشودة ان تقضى محكمةواحدة فى المنازعة بل يتعين ايضاان يكون الحكم فيها وفق قاعدة موحدة تصدر عن السلطة التشريعيةمعبرة عن ارادة الامة ومستهدفة مصالح المجتمع ويتساوى الجميع امامها.

وتقول المذكرة الايضاحية: وقد كان من الطبيعى بعد ان الغيت الامتيازات التى كان يتمتع بها بعض رعايا الدول الاجنبية، الا يبقى فى البلاد اى اثر لنظام استثنائى يحد من سلطان الحكومة وسيادتها بالنسبة لبعض المواطنين .. فاذا كان هذا هو رأى المشرع - بعد الثورة - فى المحاكم الشرعية، فماذايكون رأيه فى المحاكم العسكرية؟؟

وماذا يكون رأيه فى الذين يريدون ان يجعلوا من القضاء العسكرى قاعدة بعد ان كان استثناء..؟؟

لذلك فإن كل مواطن شريف فى مصر يناشد الدكاترة مجدى مرجان وعبد الرحيم صدقى ونبيل لوقا ان يراجعوا الاراء التى تنشر لهم فى ضوء فكرة وحدة النظام القضائى وحقوق المواطن، فإن الشعب - مع بداية القرن الحادى والعشرين، يريد ان يرى مصر تتقدم الى الامام لا ان يراها تتراجع الى الوراء!!